

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2019/37

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بشكل مرجعي وصحيح إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		للمراسلات والاستفسارات:	
Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي		
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square P.O.BOX:2254, Damascus	العنوان البريدي	ساحة التجريدة المغربية دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	الموقع الإلكتروني	
Economic Research & General Statistics Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة	
E-mail	research@cb.gov.sy	البريد الإلكتروني	
Telephone	+963 11 224 20 77	هاتف	
Facsimile	+963 11 224 20 77	فاكس	

## التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2019/37

### ملخص:

#### ❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب المحلية، وانخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ الإجراءات التنفيذية لبرنامج (إحلال الصناعات المحلية بدلاً من المستوردة).

#### ❖ الاقتصادات العربية:

- مصر؛ انخفاض معدل التضخم السنوي في شهر أيلول من عام 2019.
- البحرين؛ تباطؤ النمو الاقتصادي في الربع الثاني من عام 2019.

#### ❖ الاقتصادات العالمية:

- ألمانيا؛ انخفاض معدل التضخم السنوي في شهر أيلول من عام 2019.
- إيطاليا؛ انخفاض تجارة التجزئة في شهر آب من عام 2019.
- فرنسا؛ انخفاض الناتج الصناعي في شهر آب من عام 2019.
- إسبانيا؛ انخفاض مؤشر ثقة المستهلك في شهر أيلول من عام 2019.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ استقرار معدل التضخم السنوي، وانخفاض أسعار الصادرات في شهر أيلول من عام 2019، وانخفاض مطالبات البطالة، وارتفاع مؤشر التفاؤل الاقتصادي في شهر تشرين الأول من عام 2019.
- المملكة المتحدة؛ انخفاض الناتج الصناعي في شهر آب من عام 2019.
- روسيا؛ ارتفاع الفائض التجاري في شهر آب من عام 2019.
- الهند؛ انخفاض الناتج الصناعي في شهر آب من عام 2019.
- اليابان؛ انخفاض مؤشر أسعار المنتجين في شهر أيلول من عام 2019.
- ماليزيا؛ ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر آب من عام 2019.
- صندوق النقد الدولي؛ مدونة حول كيفية إعادة تحفيز النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

#### ❖ أوراق عمل بحثية:

- صندوق النقد الدولي؛ التقييد المالي يعود مجدداً.
- صندوق النقد الدولي؛ خلق وظائف في القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- مصرف سورية المركزي؛ الاستقرار المالي (16/15).

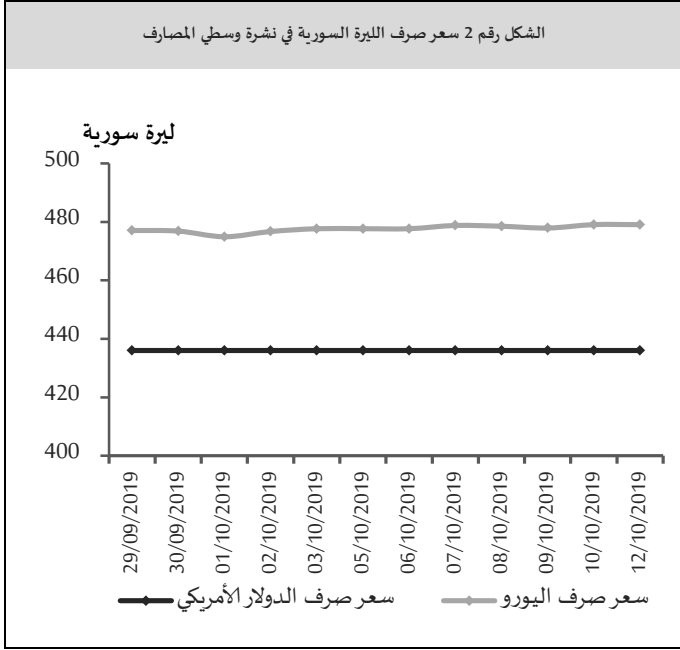
#### ❖ اقتصاد الأسبوع:

- الأرجنتين؛ اقتصاد مُثقل بالديون.

## مصرف سورية المركزي:

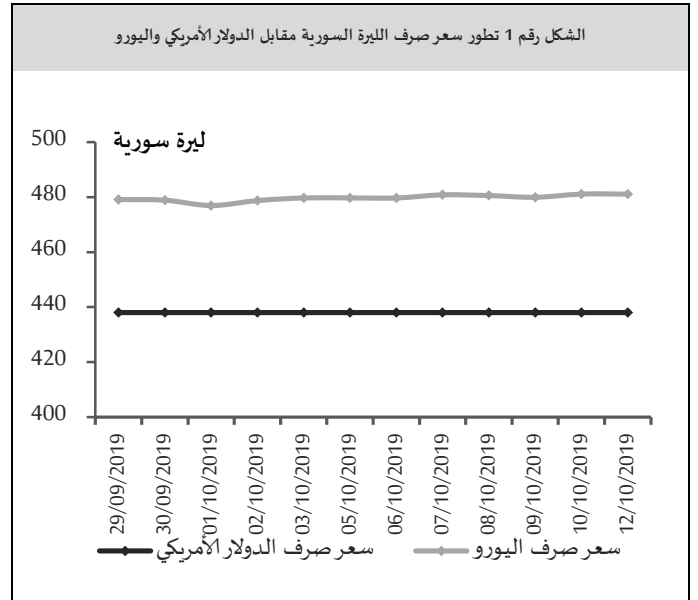
### سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسية:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:  
حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 438 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 481.12 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 479.72 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 1.40 ليرة سورية (بمعدل 0.29%)، (الشكل رقم 1).



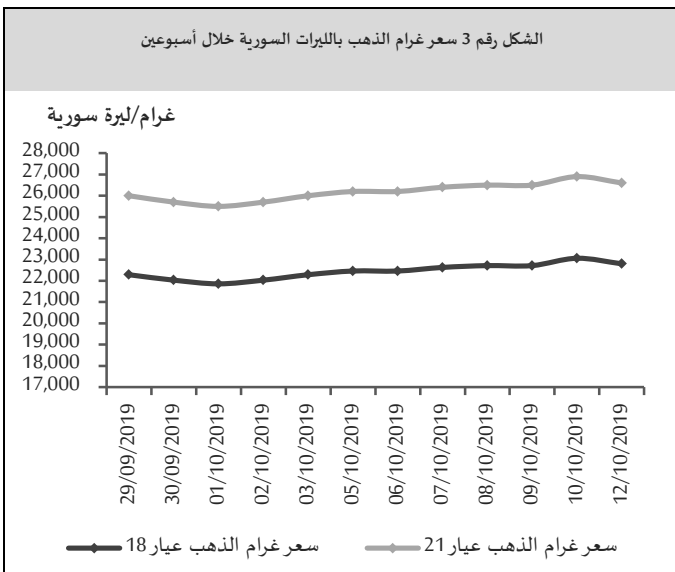
### أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 22,800 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 22,460 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 340 ليرة سورية (بمعدل 1.51%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 26,600 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 26,200 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 400 ليرة سورية (بمعدل 1.53%). (الشكل رقم 3)، بينما انخفض سعر الأونصة عالمياً بمقدار 15.70 دولار أمريكي بنسبة 1.04%.



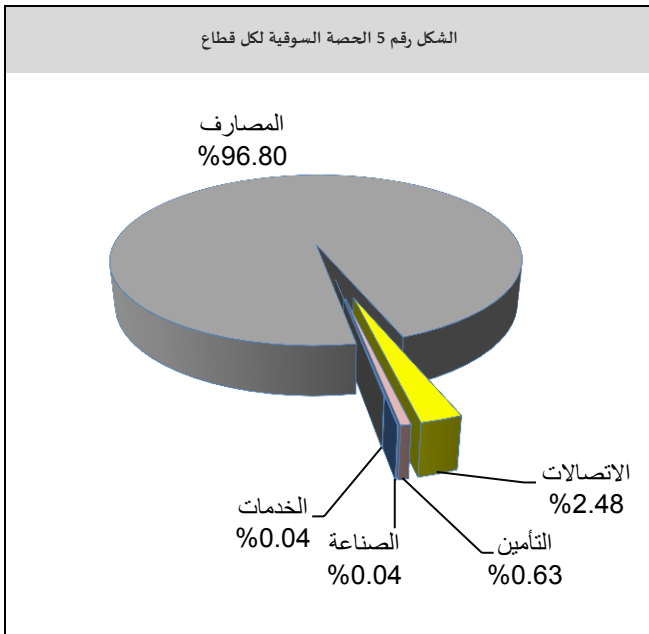
### سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 436 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 479.06 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 477.66 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 1.40 ليرة سورية (بمعدل 0.29%) (الشكل رقم 2).



المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

الأسبوع السابق، كما انخفضت حصة قطاع الخدمات إلى مستوى 0.04% في تداولات الأسبوع الحالي من مستوى 0.13% في تداولات الأسبوع السابق، بينما ارتفعت حصة قطاع الاتصالات إلى مستوى 2.48% في تداولات الأسبوع الحالي من مستوى 0.16% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 0.63% في الأسبوع الحالي من مستوى 0.22% في تداولات الأسبوع السابق، كما ارتفعت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 0.04% في تداولات الأسبوع الحالي من مستوى 0.01% في تداول الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاع الزراعة.

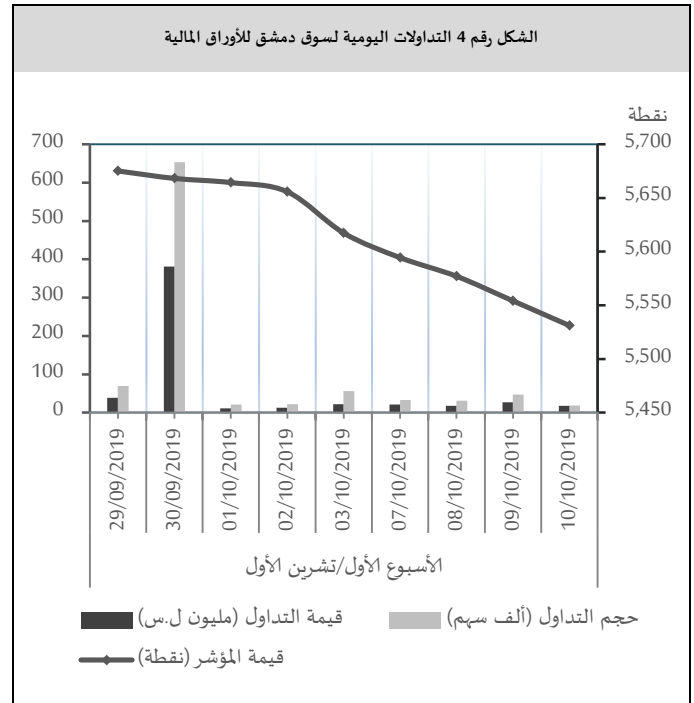


المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي: بنك سورية الدولي الإسلامي متصدراً بنسبة استحواذ 36.22% وحجم تداول 47,445 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 32.67% وحجم تداول 32,377 البركة، وبنك الشام بنسبة استحواذ 22.05% وحجم تداول 30,808 سهم، وبنك سورية والخليج بنسبة استحواذ 5.45% وحجم تداول 15,405 سهم، وشركة سيريتل موبايل تيليكوم بنسبة استحواذ 2.48% وحجم تداول 339 سهم، في حين لم تتجاوز نسب الاستحواذ بالنسبة للشركات الأخرى 1%.

### سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 5,531.13 نقطة مقارنةً بمستوى 5,617.36 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة انخفاض بلغت 1.54%، ويعود هذا الانخفاض في المؤشر العام لسوق دمشق إلى انخفاض أسهم 4 شركات هي: بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة انخفاض بلغت 7.43%، وبنك سورية والخليج بنسبة انخفاض بلغت 5.73%، وبنك البركة بنسبة انخفاض بلغت 4.24%، وبنك الشام بنسبة انخفاض بلغت 5.19%، وبنك الشام بنسبة انخفاض بلغت 4.24%، وهذا وقد سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية انخفاضاً إلى مستوى 79 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 468 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، كما انخفض حجم التداول إلى مستوى 129 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 823 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 206 صفقة مقارنةً بـ 218 صفقة في الأسبوع السابق.



المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

استمر قطاع المصارف في السيطرة على الحصص الأكبر من تداولات السوق، إلا أن حصته انخفضت إلى مستوى 96.80% في تداولات الأسبوع الحالي من مستوى 99.48% في تداولات

الاقتصاد المحلي:

الأول من عام 2018، حيث انخفضت قطاعات التعدين، والنفط والغاز الطبيعي، والتأمين، بينما ارتفعت قطاعات البناء، والنقل، والاتصالات.

رئاسة مجلس الوزراء؛ الإجراءات التنفيذية لبرنامج (إحلال الصناعات المحلية بدلاً من المستوردة):

الاقتصاد الأوروبي:

ألمانيا؛ انخفاض معدل التضخم السنوي في شهر أيلول من عام 2019:

انخفض معدل التضخم السنوي في ألمانيا إلى 1.2% في شهر أيلول من عام 2019، مقارنةً بـ 1.4% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أدنى معدل تضخم منذ شهر شباط من عام 2018، حيث انخفضت أسعار الطاقة والمواد الغذائية.

إيطاليا؛ انخفاض تجارة التجزئة في شهر آب من عام 2019: انخفضت تجارة التجزئة على أساس شهري في إيطاليا بنسبة 0.6% للشهر الثاني على التوالي في شهر آب من عام 2019، ويعود ذلك إلى انخفاض مبيعات كل من المواد الغذائية وغير الغذائية.

فرنسا؛ انخفاض الناتج الصناعي في شهر آب من عام 2019: انخفض الناتج الصناعي في فرنسا بنسبة 0.9% في شهر آب من عام 2019، مقارنةً بنموه بنسبة 0.3% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفض إنتاج كل من السلع والآلات والمعدات، والمناجم والمحاجر والطاقة، كما تباطأ إنتاج معدات النقل والمنتجات النفطية المكررة.

إسبانيا؛ انخفاض مؤشر ثقة المستهلك في شهر أيلول من عام 2019:

انخفض مؤشر ثقة المستهلك في إسبانيا إلى 80.7 نقطة في شهر أيلول من عام 2019 مقارنةً بـ 86 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أدنى مستوى منذ شهر آذار من عام 2014، حيث انخفض كل من مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي ومؤشر التوقعات حول الوضع الاقتصادي العام.

اعتمد مجلس الوزراء الإجراءات التنفيذية لبرنامج إحلال الصناعات المحلية بدلاً من المستوردة بعد استكمال الدراسات اللازمة وآثارها في السلع والقطاعات المستهدفة، حيث تمّ تشكيل فريق مختص بإعداد الإضبارة الخاصة لكل مشروع تشمل التمويزع الجغرافي والموافقات، واستصدار التراخيص وتأمين احتياجات المنشآت من الأراضي ومدخلات الإنتاج والقروض، ويشمل البرنامج بصورة رئيسة صناعات الخميرة والورق والإطارات، وقطاع الصناعات النسيجية بمراحلها كافة، والجرارات والبطاريات وقطاع الدواجن، وصناعة مستلزمات الري الحديث والطاقت المتجددة والتجهيزات المنزلية، وقطاع الأدوية ومستلزماتها بما فيها الأدوية النوعية على أن يتم لاحقاً دراسة شريحة لحوالي 40 مادة ليتم إنتاجها محلياً وتكون معدة للتصدير.

الاقتصادات العربية:

مصر؛ انخفاض معدل التضخم السنوي في شهر أيلول من عام 2019:

انخفض معدل التضخم السنوي في مصر إلى 4.8% في شهر أيلول من عام 2019 مقارنةً بـ 7.5% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أدنى مستوى منذ شهر كانون الأول من عام 2013، ويعود ذلك إلى انخفاض حاد في أسعار المواد الغذائية وبصورة رئيسة الفواكه والخضروات، بينما لم تتغير أسعار المستهلك على أساس شهري في شهر أيلول من عام 2019 بعد ارتفاعها بنسبة 0.7% في الشهر السابق من العام ذاته.

البحرين؛ تباطؤ النمو الاقتصادي في الربع الثاني من عام 2019:

تباطأ نمو اقتصاد البحرين على أساس سنوي بنسبة 0.84% في الربع الثاني من عام 2019، مقارنةً بنموه بنسبة 2.55% في الربع السابق من العام ذاته، وهو أدنى معدل نمو منذ الربع

الاقتصاد الأمريكي:

## الولايات المتحدة الأمريكية؛

استقرار معدل التضخم السنوي في شهر أيلول من عام 2019:

استقر معدل التضخم السنوي في الولايات المتحدة الأمريكية عند 1.7% في شهر أيلول من عام 2019، وهو المعدل المسجل في الشهر السابق من العام ذاته، وبأقل من توقعات السوق البالغة 1.8%، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية بينما انخفضت أسعار الطاقة، وكذلك لم تتغير أسعار المستهلك على أساس شهري في شهر أيلول من عام 2019 بعد ارتفاعها بنسبة 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

انخفاض أسعار الصادرات في شهر أيلول من عام 2019: انخفضت أسعار الصادرات في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 0.2% في شهر أيلول من عام 2019، بعد انخفاضها بنسبة 0.6% في الشهر السابق من العام ذاته. حيث تراجعت أسعار الصادرات الزراعية وسط انخفاض أسعار الذرة واللحوم، والقمح وفول الصويا، كما انخفضت أسعار الصادرات غير الزراعية مدفوعة بانخفاض أسعار السلع الاستهلاكية والسيارات.

## انخفاض مطالبات البطالة:

انخفض عدد الأميركيين الذين قاموا بملء استحقاقات البطالة بمقدار 10 آلاف إلى 210 ألف شخص في الأسبوع المنتهي في 5 تشرين الأول من عام 2019، مقارنةً بمستوى الأسبوع السابق المعدل والبالغ 220 ألف شخص.

ارتفاع مؤشر التفاؤل الاقتصادي في شهر تشرين الأول من عام 2019:

ارتفع مؤشر التفاؤل الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 52.6 نقطة في شهر تشرين الأول من عام 2019 مقارنةً بـ 50.8 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وبصورة تفوق توقعات السوق التي كانت عند 51.2 نقطة، حيث ارتفعت التوقعات المالية الشخصية، التي هي مقياس لمدى شعور

الأمريكيين حيال أوضاعهم المالية في الأشهر الستة المقبلة، وارتفعت الثقة في السياسات الاقتصادية الفيدرالية، التي تعد مقياساً لآراء الأميركيين حول كيفية عمل السياسات الاقتصادية للحكومة، وكذلك ارتفع مؤشر التوقعات الاقتصادية، هو مقياس لشعور المستهلكين بأفاق الاقتصاد في الأشهر الستة المقبلة.

الاقتصاد البريطاني:

انخفاض الناتج الصناعي في شهر آب من عام 2019:

انخفض الناتج الصناعي في المملكة المتحدة بنسبة 0.6% في شهر آب من عام 2019، مقارنةً بارتفاعه بنسبة 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفض إنتاج الصناعات التحويلية مدفوعاً بانخفاض كل من: المنتجات النفطية المكررة والمنسوجات، والمنتجات الجلدية والإلكترونية والمعدنية. وعلى أساس سنوي: انخفض الناتج الصناعي بنسبة 1.8% في شهر آب من عام 2019 مقارنةً بانخفاضه بنسبة 1.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الروسي:

ارتفاع الفائض التجاري في شهر آب من عام 2019:

ارتفع الفائض التجاري إلى 12.01 مليار دولار أمريكي في شهر آب من عام 2019، مقارنةً بـ 10.79 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الصادرات إلى 33.84 مليار دولار أمريكي، بينما انخفضت الواردات إلى 21.83 مليار دولار أمريكي.

الاقتصاد الآسيوي:

الهند: انخفاض الناتج الصناعي في شهر آب من عام 2019:

انخفض الناتج الصناعي في الهند على أساس سنوي بنسبة 1.1% في شهر آب من عام 2019، مقارنةً بارتفاعه بنسبة 4.6% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أكبر انخفاض في

يتطلب 90 عاماً حتى يتحقق ذلك للاقتصادات النامية. ووفقاً لصندوق النقد الدولي؛ فإن تنفيذ الإصلاحات في ستة مجالات<sup>1</sup> أساسية في الوقت ذاته من الممكن أن يضاعف سرعة تقارب الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة، والاقتصادات النامية مع مستويات المعيشة في الاقتصادات المتقدمة، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى رفع مستويات الناتج بأكثر من 7% خلال ست سنوات. واستناداً إلى البحوث التجريبية بشأن الإصلاحات في 48 سوقاً صاعدة حالية وسابقة و20 اقتصاداً نامياً، يتبين أن الإصلاحات يمكن أن تحقق منافع كبيرة، ولكن قد تستغرق هذه المنافع وقتاً حتى تتحقق، وتختلف باختلاف أنواع القواعد التنظيمية المطبقة. فمثلاً؛ إصلاح التمويل الداخلي بالحجم الذي حدث في مصر عام 1992 يؤدي إلى زيادة الناتج بحوالي 2% في المتوسط بعد ست سنوات من التنفيذ، ونحصل على النتيجة ذاتها بالنسبة لإجراءات مكافحة الفساد التي تكون آثارها كبيرة في المدى القصير وتستقر عند حوالي 2% في المدى المتوسط.

قد تؤدي الإصلاحات إلى زيادة الناتج من خلال الحد من الطابع غير الرسمي، إضافةً إلى أن تقليل الحواجز أمام دخول مشروعات الأعمال في القطاع الرسمي يمكن أن يشجع بعض الشركات غير الرسمية على الانخراط في القطاع الرسمي، يؤدي التحول إلى القطاع الرسمي إلى إعطاء دفعة للناتج عن طريق زيادة إنتاجية الشركات واستثمار رأس المال. ولهذا السبب، غالباً ما تزداد ثمار الإصلاحات كلما كان الطابع غير الرسمي شائعاً. وتحقق بعض الإصلاحات أفضل النتائج إذا كان الاقتصاد قوياً؛ ففي أوقات اليسر؛ يؤدي تخفيض تكاليف تسريح العمالة إلى جعل أصحاب العمل أكثر استعداداً لتعيين عمالة جديدة، أما في أوقات العسر؛ فيجعلهم أكثر استعداداً للتخلص من العمالة الموجودة، مما يضخم أثر التباطؤ الاقتصادي. في البلدان التي يكون فيها الاقتصاد ضعيفاً؛ يمكن

الناتج الصناعي منذ شهر شباط من عام 2013، حيث انخفض إنتاج كل من التصنيع والكهرباء.

اليابان؛ انخفاض مؤشر أسعار المنتجين في شهر أيلول من عام 2019؛ انخفاض مؤشر أسعار المنتجين على أساس سنوي في اليابان بنسبة 1.1% في شهر أيلول من عام 2019، مقارنةً بانخفاضه بنسبة 0.9% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأقل من توقعات السوق بانخفاض بنسبة 1.2%، وهو الانخفاض الرابع على التوالي في أسعار المنتجين والأكثر حدة منذ شهر كانون الأول من عام 2016، وسط توترات تجارية وتزايد تكهنات بمحفز نقدي إضافي، حيث انخفضت أسعار كل من النفط والمواد الكيميائية، ومعدات النقل، وارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات.

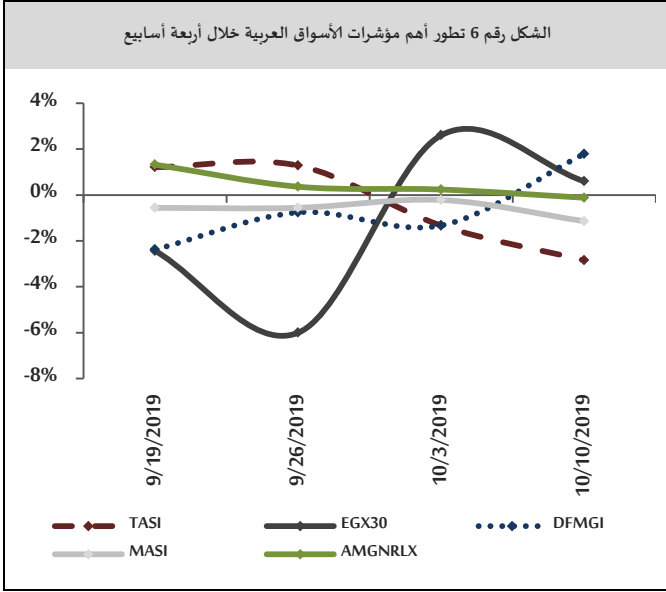
ماليزيا؛ ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر آب من عام 2019؛ ارتفعت مبيعات التجزئة على أساس سنوي في ماليزيا بنسبة 6.7% في شهر آب من عام 2019، مقارنةً بارتفاعها بنسبة 7.1% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث تراجع نمو مبيعات كل من؛ الأدوات المنزلية، وأجهزة المعلومات والاتصالات، والمواد الغذائية والمشروبات والتبغ، بينما انتعشت مبيعات كل من السلع الترفيهية والثقافية، السيارات.

### المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد الدولي؛ مدونة حول كيفية إعادة تحفيز النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية:

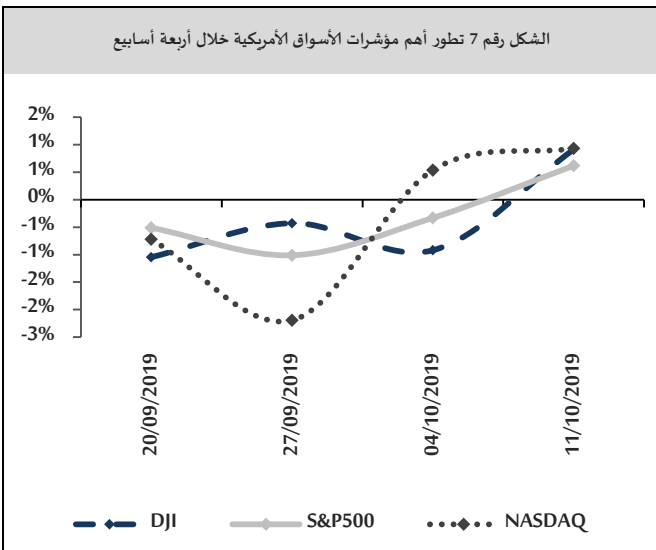
حظيت الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بمعدلات نمو جيدة على مدار العقدين الماضيين، ولكن لا تزال بلدان كثيرة غير قادرة على اللحاق بمستويات المعيشة في الاقتصادات المتقدمة. في ظل معدلات النمو الحالية؛ يتطلب الأمر أكثر من 50 عاماً حتى تستطيع اقتصادات الأسواق الصاعدة إغلاق نصف فجوة الدخل الحالية في مستوياتها المعيشية، كما

<sup>1</sup> تشمل المجالات الستة كل من: التمويل الداخلي، والتمويل الخارجي، والتجارة، وأسواق العمل، وأسواق المنتجات، والحوكمة.



#### الأسهم الأمريكية:

ارتفعت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، في أعقاب الإعلان عن التوصل إلى اتفاق تجاري جزئي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مسجلة أرباحاً في قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والسلع الاستهلاكية، والمواد الأساسية، والتكنولوجيا، والصناعة، حيث ارتفع مؤشر NASDAQ بنسبة بلغت 0.93% مسجلاً 8,057.04 نقطة، وارتفع مؤشر DJI بنسبة بلغت 0.91% مسجلاً 26,816.59 نقطة، وكذلك ارتفع مؤشر S&P500 بنسبة بلغت 0.62% مسجلاً 2,970.27 نقطة.



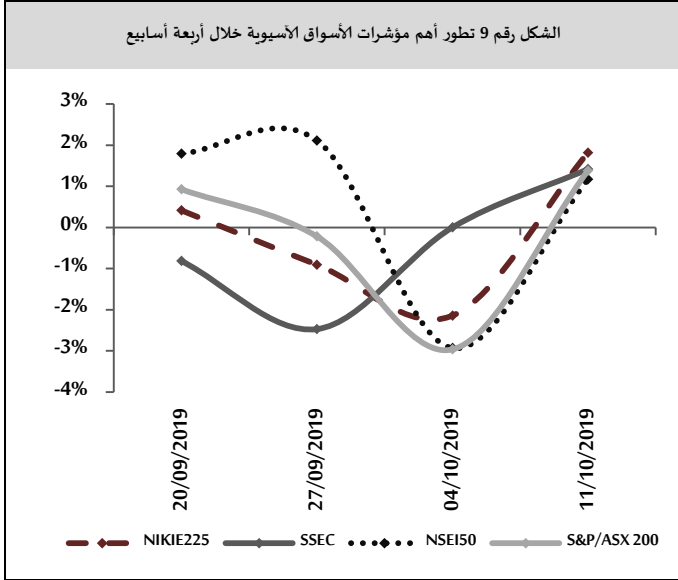
أن تعطي الحكومات أولوية للإصلاحات التي تدر عائداً بصرف النظر عن الأوضاع الاقتصادية، مثل تعزيز المنافسة في سوق المنتجات، وقد تصمم إصلاحات أخرى لتخفيف أي تكاليف قصيرة الأجل، تنص على دخولها حيز التنفيذ في وقت لاحق، وتقرن تلك الإصلاحات بدعم من السياسة النقدية أو السياسة المالية العامة حيثما أمكن ذلك. لكي تحقق الإصلاحات أهدافها في تحسين مستويات المعيشة، يجب أن تدعمها سياسات لإعادة توزيع الدخل تعمل على نشر المكاسب على قاعدة أوسع من السكان، مثل شبكات الأمان الاجتماعي القوية، وتكون هذه الإصلاحات مستدامة عندما تكون مفيدة للجميع وليس لفئات معينة فقط.

#### البورصة العربية:

تباينت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية حيث ارتفع مؤشر سوق دبي المالي DFMGI بنسبة بلغت 1.79% مسجلاً 2,810.46 نقطة بدعم من قطاعات العقارات، والمصارف، والصناعة، وارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المصرية EGX30 بنسبة بلغت 0.59% مسجلاً 14,302.27 نقطة بدعم من قطاعات الموارد الأساسية، والصناعة، والخدمات، بينما انخفض المؤشر العام السعودي TASI بنسبة بلغت 2.85% مسجلاً 7,695.48 نقطة بضغط من قطاعات الخدمات، والزراعة، والصناعات الغذائية، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المغربية MASIX بنسبة بلغت 1.14% مسجلاً 11,315.63 نقطة بضغط من قطاعات النقل، والخدمات، والزراعة، كما انخفض المؤشر العام الأردني AMGNRLX بنسبة بلغت 0.12% مسجلاً 1,825.72 نقطة بضغط من قطاعات العقارات، والصناعة، والخدمات.

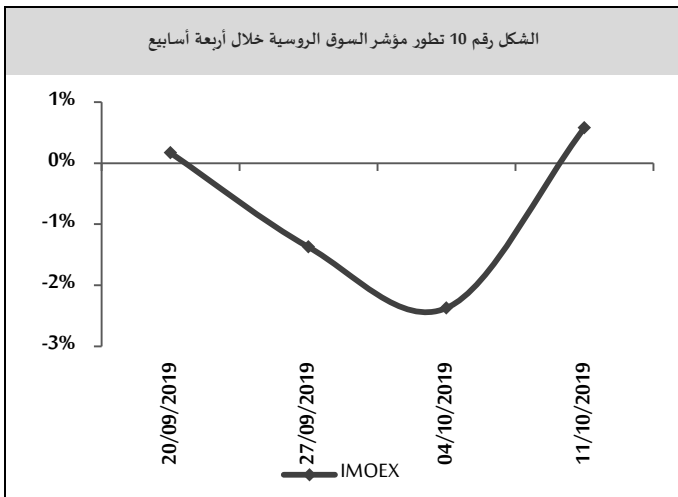


6,606.80 نقطة بدعم من قطاعات الطاقة، والاتصالات، والمالية، كذلك ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة الهندية NSEI50 بنسبة بلغت 1.17% مسجلاً 11,305.05 نقطة بدعم من قطاعات المصارف، والسلع المعمرة، والسلع الرأسمالية.



#### الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، حيث ارتفع مؤشر IMOEX بنسبة بلغت 0.58% مسجلاً 2,708.07 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات، والصناعة، والمالية.



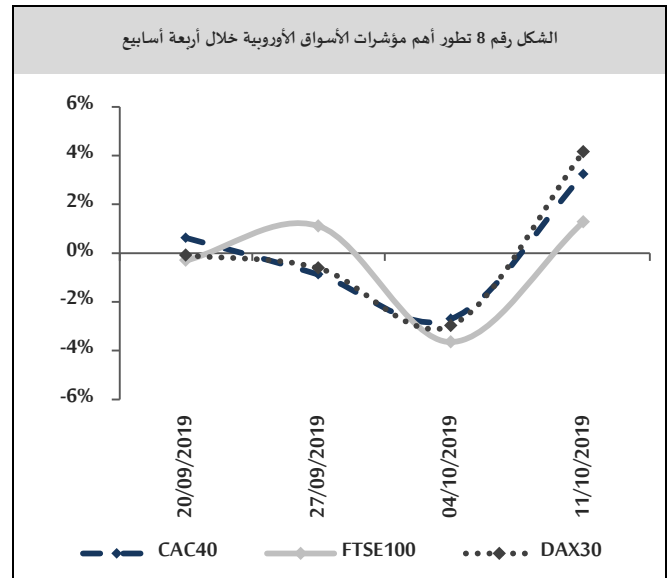
#### أسعار العملات:

##### اليورو:

افتتح اليورو تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 1.0971 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.0978 دولار أمريكي لليورو) نتيجة قيام (العدد (2019/37)

#### الأسهم الأوروبية:

أنهت الأسهم الأوروبية تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع نتيجة إحرارز تقدم في المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، واقترب حل أزمة الحدود الأيرلندية العائق الأكبر أمام انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي، حيث ارتفع مؤشر DAX30 الألماني بنسبة بلغت 4.15% مسجلاً 12,511.65 نقطة بدعم من قطاعات النقل، والسلع الاستهلاكية، والخدمات، وارتفع مؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة بلغت 3.23% مسجلاً 5,665.48 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات، والسلع الاستهلاكية، والمالية، وكذلك ارتفع مؤشر FTSE100 بنسبة بلغت 1.28% مسجلاً 7,247.08 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والخدمات، والمصارف.

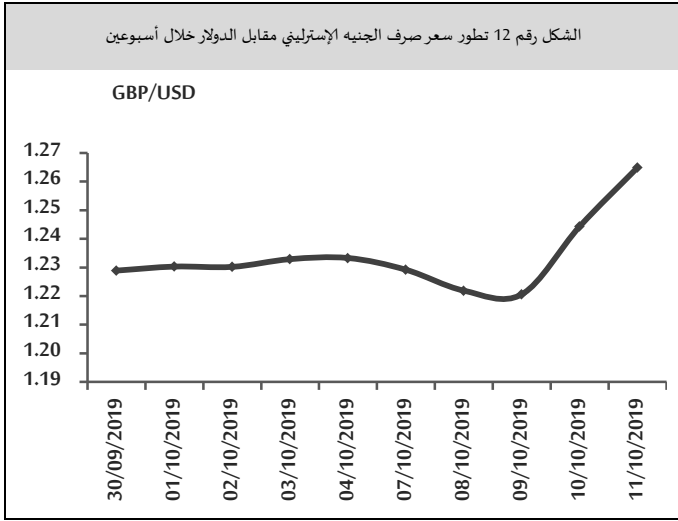


#### الأسهم الآسيوية:

أنهت الأسواق المالية الآسيوية تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع وسط آمال الأسواق في أن تسفر المحادثات عن هدنة تجارية تحول دون التصعيد المرتقب للحرب التجارية التي تخطت عامها الأول، حيث ارتفع مؤشر NIKIE225 الياباني بنسبة بلغت 1.82% مسجلاً 21,798.87 نقطة بدعم من قطاعات العقارات، والنقل، والصناعة، وارتفع مؤشر شنغهاي المركب الصيني SSEC بنسبة بلغت 1.41% مسجلاً 2,973.66 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والتكنولوجيا، والمالية، وارتفع مؤشر S&P/ASX200 الأسترالي بنسبة بلغت 1.38% مسجلاً

طريق توصل بريطانيا لاتفاق مع الاتحاد الأوروبي حول "Brexit" يمنع الخروج دون اتفاق.

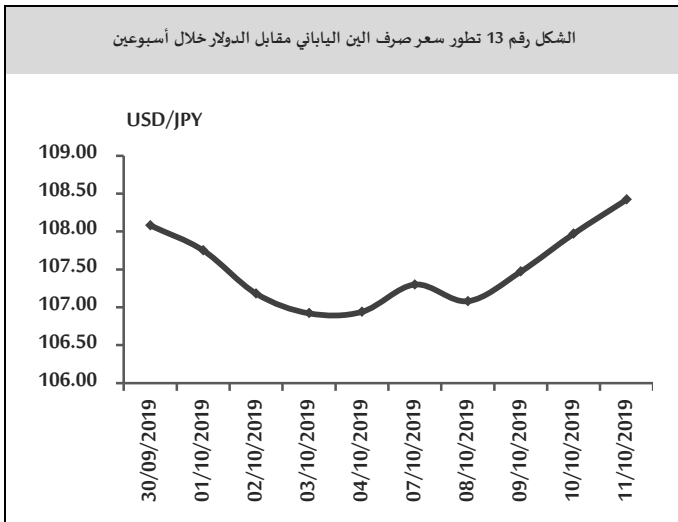
الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين



الين:

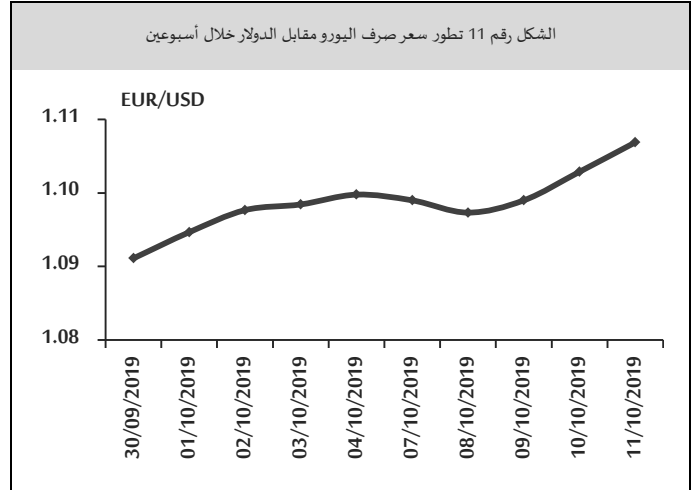
تابع الين انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 107.30 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 106.94 ين للدولار الأمريكي) نتيجة بيانات اقتصادية يابانية ضعيفة<sup>3</sup>، وتابع الين انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وأخره ليغلق عند مستوى 108.42 ين للدولار الأمريكي نتيجة قيام بنك اليابان بتعزيز سياسة التيسير النقدي.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين



البنك المركزي الأوروبي بإعادة تفعيل برنامج التيسير الكمي بواقع 20 مليار يورو شهرياً بحلول شهر تشرين الثاني من عام 2019 مع استمرار هذا البرنامج طالما استدعى الأمر ذلك، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وأخره ليغلق عند مستوى 1.1042 دولار أمريكي لليورو، عقب بيانات اقتصادية أوروبية جيدة<sup>1</sup>.

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين



الجنيه الإسترليني:

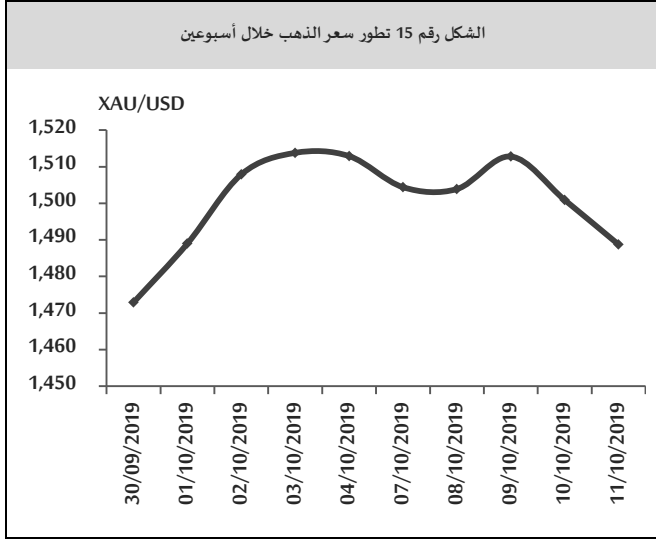
افتتح الجنيه تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 1.2292 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.2333 دولار أمريكي للجنيه) بفعل تصاعد القلق حول انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، مع عدم إحراز الحكومة الجديدة أي تقدم في المفاوضات مع زعماء أوروبا للتوصل لاتفاق نهائي، قبل موعد المغادرة المحدد في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2019، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.2206 دولار أمريكي للجنيه وسط بيانات اقتصادية بريطانية ضعيفة<sup>2</sup>، بينما ارتفع الجنيه في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.2649 دولار أمريكي للجنيه بعد تطورات إيجابية حيال أزمة الحدود الأيرلندية، التي تعد أكبر عقبة في

<sup>1</sup> صدور قراءة مؤشر الإنتاج الصناعي في إيطاليا التي توضح ارتفاع النمو بنسبة 0.2% في شهر آب من عام 2019، مقارنةً بتراجع بنسبة 0.7% في الشهر السابق من العام ذاته.

<sup>2</sup> صدور قراءة مؤشر الإنتاج الصناعي الشهري مسجلاً انكماش بمعدل 0.6% في شهر آب من عام 2019، مقارنةً بنموه بنسبة 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

<sup>3</sup> صدور قراءة المؤشرات لأسعار الفائدة والتي أظهرت تقلص الاتساع إلى ما قيمته 91.7 نقطة في شهر آب من عام 2019، مقارنةً بـ 93.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته.

والولايات المتحدة الأمريكية بعد تقارير أشارت إلى أن الصين تريد الوصول إلى اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية لتفادي المزيد من التصعيد في النزاع التجاري بين البلدين.



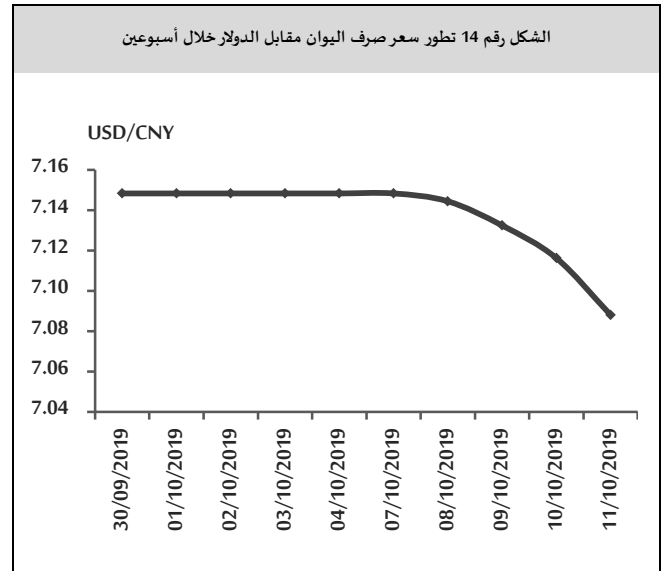
#### النفط:

افتتح النفط تداولاته الأسبوعية على انخفاض طفيف مسجلاً 58.35 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 58.37 دولار أمريكي للبرميل) وسط توقعات بعدم التوصل إلى اتفاق تجارة شامل بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، واستمر بالانخفاض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 58.32 دولار أمريكي للبرميل نتيجة ارتفاع مخزون الخام الأمريكي أكثر من المتوقع<sup>1</sup>، بينما ارتفع النفط في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 60.51 دولار أمريكي للبرميل بعد أن قالت وسائل إعلام إيرانية أن ناقلة نفط مملوكة للدولة تعرضت لهجوم في البحر الأحمر بالقرب من السعودية، مما زاد من المخاوف حول امتدادات النفط الخام.

<sup>1</sup> ارتفعت مخزونات الخام 2.9 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 2019/10/04، بينما توقع المحللون ارتفاعها 1.4 مليون برميل.

#### اليوان الصيني:

افتتح اليوان تداولاته الأسبوعية مستقراً عند مستوى إغلاقه في الأسبوع السابق مسجلاً 7.1483 يوان للدولار الأمريكي حيث تأخذ الصين عطلة تستمر أسبوعاً اعتباراً من يوم الثلاثاء بتاريخ 2019/10/01، التي تصادف الذكرى السبعين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 7.0880 يوان للدولار الأمريكي نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي وسط حالة إيجابية دفعت المستثمرين نحو أصول المخاطرة، كالأسمم بعيداً عن المعادن النفيسة والعملية الأمريكية.

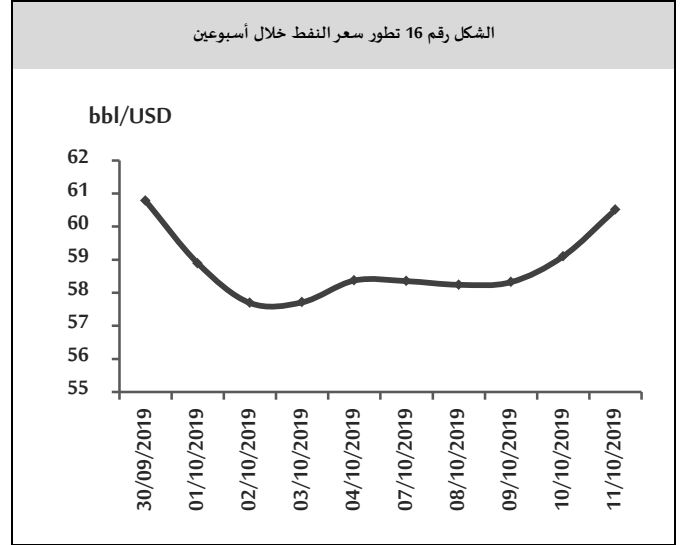


#### الذهب:

تابع الذهب انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,504.40 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,512.90 دولار أمريكي للأونصة)، نتيجة عمليات البيع وجني الأرباح بعد أن تجاوز حاجر 1500 دولار أمريكي للأونصة في تداولات الأسبوع السابق، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,512.80 دولار أمريكي للأونصة مع تراجع الإقبال على المخاطرة قبيل نشر محضر اجتماع لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ومحادثات تجارية بين واشنطن وبكين، ثم عاد للانخفاض في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,488.70 دولار أمريكي نتيجة التفاؤل حول المفاوضات التجارية بين الصين

احتياجاتها التمويلية (أي في السنوات ذات الديون العامة الكبيرة المستحقة) عن غيرها من السنوات ثانياً؛ أن ربحية المصارف تزيد مع حيازة الأوراق المالية الحكومية ومع ذلك، لا تعكس هذه العلاقة معاملة ضريبية مواتية للديون السيادية أو بعض العائدات السخية المعدلة، حسب المخاطر التي تقدمها الأوراق المالية العامة (على عكس العائد على الأصول)، لذلك ينبغي تفسير الارتباط السلبي بين ممتلكات الأوراق المالية الحكومية والائتمان للقطاع الخاص كدليل على تأثير الإزاحة في الائتمان بسبب التقييد المالي الذي تمارسه الحكومات، أو بعض الحوافز الضريبية، وبعض العائدات السخية المعدلة حسب المخاطر التي تقدمها الأوراق المالية العامة بالمقارنة مع أسعار الفائدة على القروض للقطاع الخاص. ثالثاً؛ على الرغم من أن إعادة توازن المحافظ تبدو وكأنها استجابة مثالية للمصارف لتدهور نوعية قروض القطاع الخاص، إلا أن حيازة المصارف الكبيرة للأوراق المالية الحكومية قد تكون مصدر قلق لأسباب عدة منها: الأولى: قد تتحول المصارف إلى الإفراط بالدين العام على حساب ائتمان القطاع الخاص في أوقات التوتر، وذلك نتيجة لضعف مؤسسات سوق الائتمان وفي هذه الحالة ينبغي تحسين مرونة الائتمان عن طريق إصلاح أنظمة الإبلاغ الائتماني، وفعالية قوانين الضمانات العينية والإفلاس. الثانية: تزيد حيازة الكبيرة للديون السيادية المحلية (الأوراق المالية الحكومية) من قبل المصارف من مخاطر القروض للقطاع الخاص والاقتصاد في حالة التخلف عن سداد الديون السيادية، وهنا يمكن تحسين الاستقرار المالي عن طريق تثبيط المصارف عن الاحتفاظ بها.

صندوق النقد الدولي؛ نتائج الاقتصاد الكلي في البلدان المعرضة للكوارث:<sup>2</sup>



### أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي؛ الأوراق المالية الحكومية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية<sup>1</sup>:

تبحث هذه الدراسة العلاقة بين حيازة المصارف للأوراق المالية الحكومية ونمو الائتمان للقطاع الخاص في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث تؤدي حيازة المصارف الكبيرة للديون الحكومية إلى انخفاض نمو ائتمان القطاع الخاص، وعائد أعلى على أصول القطاع المصرفي. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أولاً؛ تعكس العلاقة السلبية بين ائتمان المصارف للقطاع الخاص وممتلكات الأوراق المالية الحكومية، في الأسواق المالية المفتوحة جزئياً، وإعادة توازن محفظة المصارف نحو أصول عامة أكثر أماناً وسيولة في أوقات التوتر. ومع ذلك، لا يوجد دليل واضح على أن التقييد المالي (القيود القانونية على أسعار الفائدة، وتخصيص الائتمان، وحركات رأس المال، والعمليات المالية الأخرى) يسهم بصورة رئيسة في تفسير هذه العلاقة على مستوى الاقتصاد الكلي، لأن حيازة المصارف للأوراق المالية الحكومية لا تختلف على نحو كبير في السنوات التي تواجه الحكومات فيها زيادة خارجية في

<sup>2</sup> IMF, Macroeconomic Outcomes in Disaster-Prone Countries, N.19/217, Oct 2019.

<sup>1</sup> IMF, Banks' Holdings of Government Securities and Credit to the Private Sector in Emerging Market and Developing Economies, N.19/224, Oct, 2019.

تبحث هذه الدراسة في القنوات التي تؤثر من خلالها صدمات الكوارث الطبيعية في نتائج الاقتصاد الكلي والرفاهية في البلدان المعرضة للكوارث، حيث استخدمت الدراسة نموذج التوازن العام الديناميكي العشوائي (DSGE) معزراً بصدمات الكوارث الطبيعية، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها: أولاً؛ تؤثر الكوارث الطبيعية بشدة في مسار النمو والتنمية للاقتصادات الصغيرة والمنخفضة الدخل، كما تؤثر في رفاهيتها ثانياً؛ إن البلدان المعرضة للكوارث الأكثر قوة وتكراراً تكون أقل نمواً من نظرائها غير المعرضة للكوارث بنسبة 1%، وبالتالي تمر هذه البلدان بعملية تباعد في مستوى النمو، إضافةً إلى أن البلدان المعرضة للكوارث لديها ديون عامة أعلى بنسبة 1.54% من النتائج المحلي الإجمالي مقارنة بالبلدان غير المعرضة للكوارث، مما يشكل مخاطر على استدامتها المالية العامة. ثالثاً؛ تعاني البلدان المعرضة للكوارث من خسائر كبيرة في الرفاهية، مع انخفاض دائم في الاستهلاك بنسبة 1.6% مقارنة بالبلدان غير المعرضة للكوارث، مع استمرار تغير المناخ في زيادة حجم الكوارث الطبيعية وتواترها، تصبح نتائج الاقتصاد الكلي، والنتائج السلبية الاجتماعية أسوأ.

في الواقع، نجد أن تغير المناخ قد يجعل الفجوة في نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر بثلاث مرات، بينما قد تزيد الديون العامة وخسائر الرعاية الاجتماعية بنسبة (7%-9%) على التوالي. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على ضرورة قيام البلدان المعرضة للكوارث بالاستثمار في البنية التحتية العامة المرنة للكوارث الطبيعية التي يمكن أن تحسن رفاهيتها بشرط أن يسهم المانحون الدوليون، جزئياً على الأقل، في تمويل تكلفتها المرتفعة مقارنة بالبنية التحتية القياسية. حيث تُعد المساعدات الدولية عامل مهم في تحسن الرفاهية في البلدان المعرضة للكوارث، لكنها أكثر فعالية عندما تمول الاستثمار السابق في البنية التحتية العامة المرنة بدلاً من أن تتراكم فقط في أعقاب الكوارث الطبيعية.

مصرف سورية المركزي؛ الاستقرار المالي: يعرف الاستقرار المالي عموماً بالقدرة على تحقيق الاستقرار في عناصر القطاع المالي كافة بصورة متوازنة، حيث يتكون القطاع المالي من ثلاثة عناصر أساسية تعمل جميعها لخلق التوافق في البيئة المالية، وتتمثل هذه العناصر في:

- المؤسسات المالية (مصرفية وغير مصرفية): تشمل المصارف وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى.
- الأسواق المالية: تتمثل في أسواق رأس المال وأسواق النقد.
- البنية التحتية: تتمثل في الأطر التنظيمية والقانونية ونظم الدفع والمحاسبة.

ونركز هنا على الدور الرئيس للمصارف المركزية التي تهتم مع باقي المؤسسات المالية، بإرساء مفهوم الاستقرار المالي من خلال التعامل مع الأزمات المالية وقت حدوثها، تأهيل المصارف للاستعداد للصدمات المتوقعة، منع انتقال أثرها إلى مكونات البيئة المالية الأخرى، وباقي القطاعات الاقتصادية في الدولة. لذلك هناك مبادئ أساسية متفق عليها تتمثل في الشفافية، حوكمة المؤسسات، ربط مؤشرات الاقتصاد الكلي مع السلامة المصرفية لتحقيق انضباط الأداء بالأسواق المالية، المقدرة على التسويات المالية الداخلية والخارجية.

هنالك علاقة مترابطة بين الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي، حيث أن انضباط إحداها يوفر فرصة للآخر لإتياع سياسات نقدية ومالية جيدة، غير أنه من الملاحظ في كثير من الدول النامية أن انضباط البيئة الاقتصادية الكلية يسهم في تحقيق الاستقرار المالي وسلامة أداء المؤسسات المالية، لتعزيز السيولة والربحية مع توظيف المدخرات المحلية، هذا يساعد على تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف والفائدة، الذي يؤمن بدوره استقرار المدفوعات الخارجية للمؤسسات المالية خاصة المصارف، في حين تهتم هذه الدول بوضع سياسات للاستقرار الاقتصادي من حيث معالجة المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل مثل مشاكل التضخم، ورصيد

أسهمت الإصلاحات الحكومية، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحرير الاقتصاد الوطني منذ عام 2015، في خروج الاقتصاد الأرجنتيني من الركود، وتفعيل دور الأرجنتين القيادي في أمريكا اللاتينية بعد سنوات من العزلة الدولية.

#### النتائج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في الأرجنتين 518.5 مليار دولار أمريكي في عام 2018، مقارنةً بـ 642.7 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي للأرجنتين نحو 0.84% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 61.1% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 28.1%، ثم القطاع الزراعي بنسبة 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

#### نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد الأرجنتين نمواً بمعدل 0.6% في الربع الثاني من عام 2019، بعد انكماشه بمعدل (5.8%) في الربع السابق من العام ذاته، مدفوعاً بصورة أساسية بالنمو في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية، والنقل والاتصالات.

#### معدل التضخم:

سجل معدل التضخم السنوي في الأرجنتين معدل 53.6% في شهر آب من عام 2019، مقارنةً بـ 54.4% في الشهر السابق من العام ذاته، وعلى أساس شهري، ارتفع معدل التضخم في شهر آب إلى معدل 4% مقارنةً بـ 2.2% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث أدى انخفاض قيمة العملة وسط زيادة عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي إلى ارتفاع الأسعار، لا سيما بالنسبة إلى الأغذية والنقل والسلع والخدمات المتنوعة.

#### معدل البطالة:

ارتفع معدل البطالة في الأرجنتين إلى 10.6% في الربع الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 10.1% في الفترة السابقة من العام ذاته، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 1.43 مليون في الربع الثاني من عام 2019.

الاحتياطي النقدي، هروب رأس المال الوطني للخارج. تعد المشكلات قصيرة الأجل التي هي محور اهتمام بعض الدول النامية تسلسلاً مستمراً يحول دون تحقيق سياسات شاملة طويلة الأجل لتحقيق الاستقرار المالي، إذ أن تراجع النشاط الاقتصادي قد يفضي لصعوبة في الحصول على قروض مصرفية، إضافةً إلى أن عدم قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه المصارف يسهم في زيادة حجم الديون المتعثرة لدى تلك المصارف. ويخلق ارتفاع نسبة التعثر المؤقت أحياناً ما يسمى بالفقاعة السعرية في السوق، وهي ناتجة من ارتفاع قيمة الضمانات المقدمة للمصارف للحصول على قروض بما لا يعكس القيمة الحقيقية للأصول. يؤدي استمرار هذه الفقاعة لارتفاع متسابق لأسعار الضمانات، سواء كانت عقارية أو منقولة، فتتحول من مشكلات قصيرة الأجل إلى مشكلات مزمنة تلازم الاقتصاد الكلي. لذلك عرف بنك التسويات الدولي مفهوم الاستقرار المالي بأنه حالة ينتفي فيها وجود عوامل تؤثر في تقلبات مفاجئة وغير مبررة لأسعار الأصول، ومقدرة المؤسسات المالية على مواجهة الالتزامات التعاقدية.

كما يعد الشمول المالي ذو أهمية كبيرة في تعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ذلك لتحقيق التناغم بين استراتيجيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالي والتعليم والتوظيف بهدف دعم الاستقرار المالي، وكذلك في سبيل مكافحة غسل الأموال، والحد من تمويل الإرهاب، ودور الابتكارات التكنولوجية المصرفية لتعزيز الاستقرار المالي وتعميم الخدمات المالية.

### اقتصاد الأسبوع

#### الأرجنتين؛ اقتصاد مُثقل بالديون

تقع الأرجنتين جنوب أمريكا الجنوبية، على المحيط الأطلسي، بين تشيلي والأوروغواي والبرازيل، وتبلغ مساحتها نحو 2.8 مليون كم<sup>2</sup>، وعدد سكانها نحو 44.7 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018. وتمتاز بغنى الموارد الطبيعية، وتنوع القاعدة الصناعية، والقطاع الزراعي الموجّه للتصدير. وقد

## الفائض التجاري:

سجلت الأرجنتين فائضاً تجارياً قدره 1.16 مليار دولار أمريكي في شهر آب من عام 2019، مقارنةً بفائض قدره 0.9 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بمعدل 5% لتبلغ 5.56 مليار دولار أمريكي، كما انخفضت الواردات بمعدل 10.3% لتبلغ نحو 4.4 مليار دولار أمريكي.

## الاحتياطي الأجنبي:

انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي في الأرجنتين لتبلغ 47.8 مليار دولار أمريكي في شهر آب من عام 2019، مقارنةً بـ 61.2 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، في حين ارتفعت احتياطيات الذهب لتبلغ 61.74 طن في الربع الثالث من عام 2019 مقارنةً بـ 55 طن في الربع السابق من العام ذاته.

## الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في الأرجنتين ليبلغ نحو 283.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 275.7 مليار دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 86.2% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2018.

## بيئة الأعمال:

احتلت الأرجنتين المرتبة 119 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2018، كما جاءت في المرتبة 83 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2018.

## التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة Standard & Poor's الأرجنتين عند المستوى CCC- مع نظرة مستقبلية سلبية، وتصنفها وكالة Fitch عند المستوى CC، وتصنفها وكالة Moody's عند المستوى Caa2 في ظل توقعات بإعادة المراجعة وتغيير التصنيف.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

الميزان التجاري			سعر الفائدة	معدل البطالة	التضخم		الناتج المحلي الإجمالي		البلد
latest			latest	latest	سنوي	شهري	سنوي	ربعي	
Aug	مليار دولار أمريكي	-54.9	%2 Sep	%3.5 Sep	%1.7 Sep	%0 Sep	%2.3 Q2	%2 Q2	الولايات المتحدة الأمريكية
Jul	مليار يورو	24.8	%0 Sep	%7.4 Aug	%0.9 Sep	%0.1 Aug	%1.2 Q2	%0.2 Q2	منطقة اليورو
Aug	مليار جنيه استرليني	-1.55	%0.75 Sep	%3.8 July	%1.7 Aug	%0.4 Aug	%1.3Q2	%-0.2 Q2	بريطانيا
Aug	مليار دولار أمريكي	12.01	%7 Sep	%4.3 Aug	%4 Sep	%-0.2 Sep	%0.9 Q2	%0.2 Q1	روسيا
Aug	مليار دولار أمريكي	34.83	%4.2 Sep	%3.61 Q2	%2.8 Aug	%0.7 Aug	%6.2 Q2	%1.6 Q2	الصين
Aug	مليار ين ياباني	-136.3	%-0.1 Sep	%2.2 Aug	%0.3 Aug	%0 Aug	%1.3 Q2	%0.3 Q2	اليابان
Aug	مليار دولار أمريكي	-2.5	%16.5 Sep	%13 Jun	%9.26 Sep	%0.99 Sep	%-1.5 Q2	%1.2 Q2	تركيا
Aug	مليار دولار أمريكي	-13.45	%5.15 Oct	%6 2018	%3.21 Aug	%0.49 Aug	%5 Q2	%1 Q2	الهند
Aug	مليار دولار أمريكي	4.02	%0.75 Sep	%5.3 Aug	%1.6 Q2	%0.6 Q2	%1.4 Q2	%0.5 Q2	استراليا
Jun	مليار دولار أمريكي	-3.4	%13.25 Sep	%7.5 Q2	%4.8 Sep	%0 Sep	%5.7 Q2	%5 Q2	مصر
Jul	مليار دولار أمريكي	-1.02	%4.25 Sep	%19.2 Q2	%0.1 Aug	%0.1 Aug	%1.8 Q2	%2 Q1	الأردن
July	مليار دولار أمريكي	-2.2	%10 July	%6.2 2018	%1.22 Aug	%0.01 Aug	%1 2018		لبنان